بالمئة العام ١٩٨٥. ويمكن ارجاع ذلك، بشكل رئيس، الى الانخفاض الحاد الذي شهدته نسبة العاملين في الزراعة، والذي تحول جزء منه الى بعض القطاعات المنتجة الاخرى، وتحول الباقي الى قطاعي التجارة والخدمات، حيث يتمّ تركيز العمال العرب في النشاطات «التي تتطلب جهداً شاقاً وذات مردود مادي واطىء وتأثير اقتصادي ثانوي»[٤٦]، وتبعاً لذلك، فقد بدأ العمال العرب في التركيز على مجال «البناء ومشتقاته، والزراعة، والصناعات الخفيفة، والكراجات، ومحطات البنزين، والنظافة، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي... والمتاجر، والخدمات الشخصية والعامة»[٤٧]. وبلغت نسبة العاملين العرب في قطاع الصناعة والبناء والتشييد والخدمات حوالى ٦٧,٥ بالمئة من قوة العمل العربية العام ١٩٨٥، مقابل ٣٩,٦ بالمئة للعام ١٩٥٥. والزيادة الكبيرة التي شهدتها هذه القطاعات استهدفت ملء الفراغ في الوظائف التي يتجنبها اليهود، نظراً الى المجهود الشاق الذي تتطلبه، ومردودها المالي المتدني.

محاربة الصناعة العربية

يدرك الكيان الصهيوني، جيداً، أن استمرار التمايز بين العرب واليهود، وما يعنيه من استمرار الافادة من قوة العمل العربية في القيام بالوظائف ذات المجهود البدني الشاق والاجر المنخفض، انما يرتهن بانعدام البدائل لهذا العمل. وهذا ما يفسر تحول العرب من الزراعة المستقلة الى الاعمال المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي، على أثر الضغوط الاسرائيلية متعددة الشكل.

ومن البديهي، تبعاً لذلك، ان تعمد الحكومة الاسرائيلية الى محاربة أي نزعة عربية للتصنيع المستقل، وذلك لسببين: أولهما، ان تطور الصناعة العربية سوف يؤدي الى تقوية وزن العرب في الكيان الصهيوني، في المجالات كافة، وخاصة السياسية، ويوفر عنصراً للضغط يمكن العرب من فرض تعديلات على بنية المجتمع في اسرائيل، وهو ما لا ترغبه اسرائيل؛ والثاني، لأن الصناعة العربية المستقلة سوف تؤدي الى تشغيل نسبة رئيسة من العمالة العربية في مصانعها؛ وهذا يحرم اسرائيل من الافادة من الدور الذي يؤديه العرب حالياً؛ كما يقلل من وسائل الضغط التي تملكها حكومة العدو. وبناء على ذلك، فقد شهدت محاولات العرب للتصنيع المستقل حرباً مستمرة من قبل العدو الصهيوني، على الاصعدة القانونية والاقتصادية والسياسية، لعبت دوراً حاسماً في تحجيم نمو الصناعة العربية وابقائها عند حدود هزيلة. ولأهمية هذه النقطة، ودورها في توضيح التمييز القائم بين العرب واليهود، نرى أهمية التوقف عندها لتسليط الضوء على «السياسة المنهجية التي تتبعها حكومات اسرائيل وجميع الدوائر المختصة، منذ قيام اسرائيل وحتى اليوم، والتي مضمونها، ونتيجتها، عدم تصنيع القرى والمدن العربية. فالمدن والقرى العربية تفتقر الى اليوم [الى] عدم وجود قاعدة صناعية تستوعب عشرات الالوف من القوى العاملة التي نزلت الى سوق العمل بفعل سياسة مصادرة الاراضي وتحويل المزارعين الى كسبة وعمال بالاجرة»[٤٨].

بداية، ينبغي الاشارة الى الفقر الشديد القائم في الكتابة العربية حول موضوع الصناعة عند العرب في اسرائيل، حيث لا تتعدى نتفاً هنا وهناك. الا ان تجميع هذه الاجزاء سوف يكون كافياً، في حدود ما نهدف الى عرضه، لتوضيح ضعف مستوى الصناعة العربية بسبب سياسة وموقف الاحتلال.

انخفض عدد أصحاب العمل العرب، خلال السنوات الماضية، سواء أعلى صعيد الارقام المطلقة أو من زاوية نسبتهم لمجموع قوة العمل العربية. ففي الوقت الذي بلغ عددهم حوالى ٣٣٦٠٠